متن العقيدة الوسطى

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين ﷺ

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّدٍ
وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً

قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ المتفنِّنُ ؛ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يوسفَ السنوسيُّ الحسنيُّ ، لطفَ اللهُ بهِ وبكلِّ مَنِ انتمىٰ إليهِ :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المرسلينَ ، ورضيَ اللهُ تعالىٰ عنْ أصحابِ رسولِ اللهِ أجمعينَ ، ومَنْ تبعَهم بإحسانٍ إلىٰ يومِ الدِّينِ .

وبعدُ :

فهٰذهِ جُمَلٌ مختصرةٌ تُخْرِجُ المكلَّفَ بفهمِها إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ مِنَ التقليدِ المُختلَفِ في إيمانِ صاحبِهِ . إلى النظرِ الصحيحِ المُجمعِ علىٰ إيمانِ صاحبِهِ .

[أقسامُ الحكمِ العقليِّ]

وذلكَ **أنْ تعلمَ أوّلاً** : أنَّ الحكمَ العقليَّ مُنحصِرٌ في ثلاثةِ أقسامٍ : الوجوبُ ، والاستحالةُ ، والجوازُ ، وعلىٰ هـٰذهِ الثلاثةِ مدارُ مباحثِ علمِ الكلامِ كلِّها .

فالواجبُ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ ؛ كالتحيُّزِ مثلاً للجوهرِ .

والمستحيلُ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ وجودُهُ ؛ كعُرُوِّ الجِرْمِ عنِ الحركةِ والسكونِ .

والجائزُ : ما يصحُّ في العقلِ وجودُهُ وعدمُهُ ؛ كموتِ الواحدِ منَّا اليومَ أو غداً .

* * *

باب
في حدوث العالم، وإقامة البرهان القاطع عليه

فإذا عرفتَ هٰذا : فأوَّلُ ما تبدأُ بهِ مِنَ النظرِ : النظرُ في حدوثِ العالَمِ ؛ وهو كلُّ ما سوى اللهِ تبارك وتعالىٰ ، فإذا نظرتَ فيهِ تجدُ جميعَهُ أجراماً تقومُ بها أعراضٌ ؛ مِنْ حركةٍ وسكونٍ وغيرِهما ، فتقولُ في برهانِ حدوثِهِ : لو كانَ جِرْمٌ مِنْ أجرامِ العالَمِ كالسماءِ والأرضِ مثلاً موجوداً في الأزلِ . . لم يخلُ : إمَّا أنْ يكونَ في الأزلِ مُتحرِّكاً ، أو ساكناً ، أو لا مُتحرِّكاً ولا ساكناً ، والأقسامُ الثلاثةُ مستحيلةٌ على الجِرْمِ في الأزلِ ؛ فيكونُ وجودُ الجِرْمِ في الأزلِ مستحيلاً ؛ لأنَّهُ لا يُعقَلُ وجودُهُ عارياً عن تلكَ الأقسامِ الثلاثةِ .

أمَّا بيانُ استحالةِ القسمِ الثالثِ : فظاهرٌ ؛ لأنَّهُ لا يُعقَلُ جِرْمٌ في الأزلِ ولا فيما لا يزالُ . . ليسَ ثابتاً في الحيِّزِ ولا مُنتقِلاً عنهُ .

وأمَّا بيانُ استحالةِ القسمِ الثاني ـ وهو كونُ الجِرْمِ ساكناً في الأزلِ ـ فوجهُهُ : أنَّهُ لو كانَ كذلكَ لَمَا قَبِلَ أنْ يتحرَّكَ

أبداً ؛ لأنَّ سكونَهُ علىٰ هـٰذا الفَرْضِ قديمٌ ، والقديمُ لا يقبلُ العدمَ ؛ إذْ لو قبلَ العدمَ لاحتاجَ وجودُهُ إلىٰ مُخصِّصٍ ؛ لجوازِهِ حينَئذٍ ، فيكونُ مُحْدَثاً ، وقد فُرِضَ قديماً ، فهـٰذا تناقضٌ لا يُعقَلُ ، ودليلُ قَبولِ السكونِ العدمَ : مشاهدتُنا الحركةَ في بعضِ الأجرامِ ، وذلكَ يقضي بجوازِ الحركةِ علىٰ جميعِ الأجرامِ ؛ لتماثلِها .

وأمَّا بيانُ استحالةِ القسمِ الأوَّلِ ـ وهو كونُ الجِرْمِ في الأزلِ مُتحرِّكاً ـ فالوجهُ فيهِ : ما عرفْتَ الآنَ في استحالةِ القسمِ الثاني ، ويزيدُ هـٰذا القسمُ بوجْهٍ آخرَ مِنَ الاستحالةِ ؛ وهو أنَّ حقيقةَ الحركةِ لا تُعقَلُ قديمةً ؛ إذْ هي الانتقالُ مِنْ حيِّزٍ إلىٰ حيِّزٍ ، فهي إذاً لا تكونُ إلا طارئةً على الجِرْمِ ، ولا بدَّ أنْ يتقدَّمَ علىٰ وجودِها الكونُ في الحيِّزِ المنتقَلِ عنهُ ، والقديمُ لا يُتصوَّرُ أنْ يكونَ طارئاً ، ولا أنْ يتقدَّمَ علىٰ وجودِهِ غيرُهُ .

فقد خرجَ لكَ بهـٰذا البرهانِ القطعيِّ : كونُ العالَمِ كلِّهِ حادثاً ؛ مِنْ عرشِهِ إلىٰ فَرْشِهِ ، لا يُتصوَّرُ في العقلِ أنْ يكونَ شيءٌ منهُ قديماً .

* * *

باب

في إقامة البرهان القاطع على وجوده تعالى وبيان احتياج العالم إليه جلّ وعزّ

وإذا كانَ العالمُ حادثاً بعدَما تقرَّرَ عدمُهُ . . فلا بدَّ لهُ مِنْ مُحدِثٍ ؛ إذْ لا يُتصوَّرُ في العقلِ انتقالُهُ مِنَ العدمِ الذي كانَ عليهِ إلى الوجودِ الطارئِ بلا سببٍ ، ولولا الفاعلُ المختارُ لوجودِهِ فيما شاءَ مِنَ الأزمانِ على ما شاءَ مِنَ المقاديرِ والصفاتِ . . لكانَ يجبُ أنْ يبقىٰ على ما كانَ عليهِ مِنَ العدمِ أبدَ الآبادِ ؛ لاستواءِ المقاديرِ والصفاتِ والأزمانِ بالنسبةِ إلىٰ ذاتِهِ .

وأمَّا الوجودُ والعدمُ : فقيلَ : هما بالنسبةِ إلىٰ ذاتِهِ سواءٌ ، فيستحيلُ أنْ يترجَّحَ الوجودُ المساوي الطارئُ بلا سببٍ ، وقيلَ : العدمُ السابقُ أَولىٰ بهِ ؛ لأصالتِهِ فيهِ ، وعدمِ افتقارِهِ إلىٰ سببٍ ، وإذا كانَ ترجيحُ أحدِ المتساويينِ بلا سببٍ محالاً . . فاستحالةُ ترجيحِ الوجودِ المرجوحِ بالنسبةِ إلى العالمِ علىٰ هـٰذا بلا سببٍ أحرىٰ .

* * *

باب

الدليل على وجوب قِدَمه جلّ وعزّ ووجوب بقائه

ثم يجبُ أنْ يكونَ مُحدِثُ العالمِ قديماً ؛ أي : لا أوَّليَّةَ لوجودِهِ ، وإلا لافتقرَ إلىٰ مُحدِثٍ ، ويلزمُ التسلسلُ ، فيؤدِّي إلىٰ فراغِ ما لا نهايةَ لهُ ، أوِ الدَّورُ ، فيؤدِّي إلىٰ تقدُّمِ الشيءِ علىٰ نفسِهِ ، وكلاهما مستحيلٌ لا يُعقَلُ .

ويلزمُ أنْ يكونَ تعالىٰ واجبَ البقاءِ ؛ أي : لا آخريَّةَ لوجودِهِ ؛ إذْ لو قبلَ أنْ يلحقَهُ العدمُ لكانَ وجودُهُ جائزاً لا واجباً ؛ لما عرفْتَ أنَّ حقيقةَ الواجبِ : ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ ، وهـٰذا الوجودُ قد فُرِضَ أنَّهُ يقبلُ العدمَ ، فيكونُ جائزاً ؛ إذِ الجائزُ : ما يصحُّ فيهِ الوجودُ والعدمُ ، والجائزُ يستحيلُ أنْ يقعَ بلا سببٍ ، فيحتاجُ إذاً هـٰذا الوجودُ الجائزُ إلىٰ سببٍ ، فيكونُ مُحدَثاً ، وقد قامَ البرهانُ علىٰ وجوبِ قدمِهِ تعالىٰ .

فإذاً ؛ فَرْضُ عدمِ وجوبِ البقاءِ في كلِّ ما قامَ البرهانُ علىٰ وجوبِ قدمِهِ . . تناقضٌ لا يُعقَلُ .

* * *

باب
الدليل على وجوب مخالفته تعالى للحوادث وعدم اتّحاده بغيره، وبيانُ الدّليل على وجوب قيامه تعالى بنفسه

ويلزمُ أيضاً : أنْ يكونَ مُحدِثُ العالمِ ليسَ بجِرْمٍ ولا صفةٍ للجِرْمِ ؛ لما عرفْتَ مِنْ وجوبِ الحدوثِ للأجرامِ وصفاتِها .

ولا مُتَّحِداً بغيرِهِ ؛ أي : يكونُ معَهُ واحداً ، وإلا فإنْ بقيا موجودينِ فهما بعدُ اثنانِ لا واحدٌ ، وإنْ لم يبقيا موجودينِ لم يتَّحدا أيضاً ؛ لأنَّهُ إنْ عُدِمَ كلٌّ منهما ووُجِدَ ثالثٌ فظاهرٌ ، وإنْ عُدِمَ أحدُهما وبقيَ الآخرُ فكذلكَ ؛ لأنَّ المعدومَ لا يتَّحدُ بالموجودِ .

وأنْ يكونَ ليسَ في جهةٍ مِنَ الجهاتِ ؛ لأنَّهُ لا يعمرُها إلا الأجرامُ ، وألا تكونَ لهُ هو أيضاً جهةٌ ؛ لأنَّها مِنْ عوارضِ الجسمِ ؛ ففوقٌ مِنْ عوارضِ عضْوِ الرأسِ ، وتحتٌ مِنْ عوارضِ عضْوِ الرِّجْلِ ، ويمينٌ مِنْ عوارضِ العضْوِ الأيمنِ ، وشمالٌ مِنْ عوارضِ العضْوِ الأيسرِ ، وأمامٌ مِنْ عوارضِ

البطْنِ ، وخلفٌ مِنْ عوارضِ الظَّهرِ ، ومَنِ استحالَ عليهِ أنْ يكونَ جِرْماً . . استحالَ أنْ يتَّصفَ بهٰذهِ الأعضاءِ ولوازمِها على الضرورةِ .

ويجبُ أيضاً : أنْ يكونَ تعالىٰ **قائماً بنفسِهِ** ؛ أي : ذاتاً لا يفتقرُ إلىٰ محلٍّ ، ويستحيلُ أنْ يكونَ صفةً .

ومنهم مَنْ فسَّرَ قيامَهُ تعالىٰ بنفسِهِ ؛ باستغنائِهِ عنِ المحلِّ والمخصِّصِ ، وهو أخصُّ مِنَ التفسيرِ الأوَّلِ ، ويُخرِجُ مشاركةَ الجوهرِ لهُ في هٰذهِ الصفةِ .

والدليلُ على استغنائِهِ تعالىٰ عنِ المُخصِّصِ : ما سبقَ مِنْ وجوبِ قدمِهِ تعالىٰ وبقائِهِ .

وعلى استغنائِهِ عنِ المحلِّ : أنَّهُ لو كانَ صفةً لاستحالَ اتصافُهُ تعالىٰ بالصفاتِ المعنويَّةِ والمعاني ؛ إذِ الصفةُ لا تقومُ بالصفةِ ، ولأنَّهُ أيضاً لو كانَ صفةً لافتقرَ إلىٰ محلٍّ يقومُ بهِ ، ثم إنْ كانَ المحلُّ إلٰهاً مثلَ الصفةِ لزمَ تعدُّدُ الآلهةِ ، وإنِ انفردَتِ الصفةُ بالألوهيَّةِ وأحكامِها لزمَ جوازُ قيامِ صفةٍ بمحلٍّ ولا يتَّصفُ المحلُّ بحكمِها ! وهو محالٌ ، وأيضاً : فليسَ كونُ الصفةِ إلٰهاً بأَولىٰ مِنْ كونِ محلِّها إلٰهاً .

* * *

باب
الدَّليلُ على وجوبِ صفاتِ المعاني
ووجوبِ أحكامِها له تعالىٰ
ووجوبِ القِدمِ والبقاءِ لجميعِها، وما يتعلَّقُ بذلك

وفيهِ فصولٌ :

الفصلُ الأوَّل
في وجوبِ القدرةِ وأحكامِها

ويلزمُ أيضاً أنْ يكونَ مُحدِثُ العالمِ قادراً ـ وإلا لَمَا أوجدَ شيئاً مِنَ العالمِ ـ بقدرةٍ ؛ لأنَّهُ لا يُعقَلُ قادرٌ لا قدرةَ لهُ ، غيرِ مُتَّحِدةٍ بذاتِهِ ، وإلا لزمَ كونُ الاثنينِ واحداً ، وهو محالٌ لا يُعقَلُ ، قديمةٍ ، وإلا كانَ ضدُّها ـ وهو العجزُ ـ قديماً ، فلا ينعدمُ أبداً ؛ لما عرفْتَ أنَّ القديمَ لا يقبلُ العدمَ ، فيلزمُ ألا يقدرَ أبداً ، ومصنوعاتُهُ تشهدُ باستحالةِ ذلكَ ، وأيضاً : لو كانَتِ القدرةُ حادثةً لاحتاجَتْ في إحداثِها إلىٰ قدرةٍ أخرىٰ ، ولزمَ التسلسلُ .

ويلزمُ أنْ تكونَ هـٰذهِ القدرةُ مُتعلِّقةً بجميعِ الممكناتِ ؛

إذْ لو تعلَّقَتْ ببعضِها دونَ بعضٍ لاحتاجَتْ إلىٰ مُخصِّصٍ ؛ لاستوائِها في حقيقةِ الإمكانِ ، فتكونُ حادثةً ، وقد عرفْتَ وجوبَ قدمِها ، وإنْ فُرِضَ تخصيصُها بغيرِ مُخصِّصٍ لزمَ انقلابُ الجائزِ مستحيلاً .

الفصل الثّاني
في إثبات الإرادة وأحكامها

ويلزمُ أيضاً أنْ يكونَ محدِثُ العالمِ مريداً ؛ أي : قاصداً لفعلِهِ ؛ إذْ لولا قصدُهُ لتخصيصِ الفعلِ بالوجودِ في زمنٍ مخصوصٍ علىٰ مقدارٍ مخصوصٍ وصفةٍ مخصوصةٍ . . للزمَ بقاؤُهُ علىٰ ما كانَ عليهِ مِنْ عدمٍ ذلكَ كلِّهِ أبدَ الآبادِ .

فإنْ قُدِّرَتْ ذاتُهُ علَّةً لوجودِ العالمِ ، أو مُوجِدةً لهُ بالطبعِ ؛ حتىٰ لا يحتاجَ في وجودِ العالمِ عنهُ إلىٰ إرادةٍ . . لزمَ حينَئذٍ قدمُ العالمِ ؛ لوجوبِ اقترانِ العلَّةِ بمعلولِها ، والطبيعةِ بمطبوعِها ، وقد عرفْتَ وجوبَ حدوثِهِ .

والاعتراضُ علىٰ هٰذا ؛ بأنَّ صانعَ العالمِ طبيعةٌ ، وإنَّما لم يُوجَدِ العالمُ معَها في الأزلِ لوجودِ مانعٍ أزليٍّ منعَ مِنْ وجودِهِ حينَئذٍ ، فلمَّا انتفى المانعُ فيما لا يزالُ أوجدَتِ الطبيعةُ حينَئذٍ العالمَ . . فاسدٌ ؛ لأنَّ هٰذا التقديرَ يستلزمُ ألا

يُوجَدَ العالمُ أبداً ؛ لأن مانعَهُ على هـٰذا الفَرْضِ أزليٌّ ، فيستحيلُ عدمُهُ ؛ لما عرفْتَ أَنَّ ما ثبتَ قدمُهُ استحالَ عدمُهُ .

وكذا الاعتراضُ ؛ بأنَّ الصانعَ طبيعةٌ ، وتأخُّرَ العالمِ عنها في الأزلِ لتوقُّفِ وجودِهِ على شرطٍ لم يُوجَدْ في الأزلِ ، فلمَّا وُجِدَ الشرطُ فيما لا يزالُ وُجِدَ العالمُ عنِ الطبيعةِ حينَئذٍ . . فاسدٌ أيضاً ؛ لأنَّ الكلامَ في حدوثِ ذلكَ الشرطِ وتأخُّرِهِ عنِ الأزلِ كالكلامِ في العالمِ(١) ، فيحتاجُ هو أيضاً إلى تقديرِ مانعٍ أزليٍّ ، فيلزمُ ألا يُوجَدَ شرطُ العالمِ أبداً ، فلا يُوجَدَ العالمُ مشروطُهُ أبداً ، أو تقديرِ شرطٍ آخرَ حادثٍ ، فيُنقَلُ الكلامُ إليهِ ، ويلزمُ التسلسلُ .

فثبتَ بهـٰذا : أنَّ مُوجِدَ العالمِ مريدٌ مختارٌ ، لا علَّةٌ ولا طبيعةٌ .

ويلزمُ أنْ يكونَ ذلكَ بإرادةٍ قديمةٍ عامَّةٍ في جميعِ الممكناتِ(٢) ، خيراً كانَتْ أو شرّاً ؛ لما عرفْتَ قبلُ في القدرةِ ، وأنْ تكونَ إرادتُهُ لا لغرضٍ لهُ ، وإلا لكانَ ناقصاً

---

(١) كذا في النسخ الخطية كلِّها شرحاً ومتناً خلا النسخة (ب) ففيها : (المانع) بدل (العالم) ، ولا يخفى صوابه .

(٢) في (ج) وحدها : (عامة التعلق في جميع الممكنات) .

في ذاتِهِ مُتكمِّلاً بفعلِهِ ، وذلكَ محالٌ ، ولا لغرضٍ لخلْقِهِ ، وإلا وجبَ عليهِ مراعاةُ الصلاحِ والأصلحِ لهم ، وهو محالٌ لما سيأتي .

وكما استحالَ أنْ يريدَ سبحانَهُ أو يفعلَ لغرضٍ . . كذلكَ استحالَ أنْ يكونَ حكمُهُ علىٰ فعلٍ بوجوبٍ أو تحريمٍ أو غيرِهما مِنَ الأحكامِ الشرعيَّةِ لغرضٍ مِنَ الأغراضِ ؛ لأنَّ الأفعالَ كلَّها مستويةٌ في أنَّها خلقُهُ واختراعُهُ ، فتعيُّنُ بعضِها للإيجابِ وبعضِها للتحريمِ أو غيرِهِ . . واقعٌ بمحضِ الاختيارِ ، لا سببَ لهُ ولا مجالَ للعقلِ فيهِ أصلاً ، وإنَّما يُعرَفُ بالشرعِ فقطْ .

وبالجملةِ : فأفعالُهُ تعالىٰ وأحكامُهُ لا علَّةَ لها ، وما يُوجَدُ مِنَ التعليلِ لذلكَ في كلامِ أهلِ الشرعِ فمُؤوَّلٌ بالأماراتِ أو نحوِها ممَّا يصحُّ .

الفصل الثالث

في وجوب علمه تعالىٰ ، وما يتعلق به

ويلزمُ أنْ يكونَ مُحدِثُ العالمِ عالماً لما احتوىٰ عليهِ العالمُ مِنْ دقائقِ الصنعِ وعجائبِ الأسرارِ ، وأنْ يكونَ ذلكَ بعلمٍ قديمٍ ؛ لما سبقَ في القدرةِ ، مُتنزِّهٍ عنِ الضرورةِ

والنظرِ ، وإلا قارنَهُ الضررُ ، أو كانَ حادثاً ، ويتعلَّقُ بجميعِ أقسامِ الحكمِ العقليِّ ، وإلا لزمَ الافتقارُ إلى المخصِّصِ كما سبقَ .

الفصل الرّابع
في إثبات السمع والبصر والكلام، وما يتعلّق بذلك

ويلزمُ أنْ يكونَ تعالىٰ سميعاً بصيراً مُتكلِّماً ؛ بسمعٍ وبصرٍ قديمينِ مُتعلِّقينِ بكلِّ موجودٍ ، وبكلامٍ قديمٍ قائمٍ بذاتِهِ ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ ، ولا يتجدَّدُ ولا يطرأُ عليهِ سكوتٌ، ولا يتَّصفُ بتقديمٍ ولا تأخيرٍ، ولا ابتداءٍ ولا انتهاءٍ، ولا كلٍّ ولا بعضٍ، ويتعلَّقُ بكلِّ ما يتعلَّقُ بهِ العلمُ.

ويدلُّ على اتصافِهِ تعالىٰ بهٰذهِ الثلاثةِ : العقلُ ؛ لاستحالةِ اتصافِهِ بأضدادِها ، والنقلُ ، وهو أَولىٰ ، ومِنْ ثَمَّ كانَ المختارُ في الإدراكِ الوقفَ ؛ لعدمِ ورودِ النقلِ فيهِ بالإثباتِ أوِ النفْيِ .

وفي كونِ الاستواءِ واليدِ والعينِ والوجْهِ أسماءً لصفاتٍ غيرِ الثمانيةِ ، أو مُؤوَّلةً بالاستيلاءِ والقدرةِ والبصرِ والوجودِ ، أو يُوقَفُ عن تأويلِها وتُفوَّضُ معانيها إلى اللهِ تعالىٰ ، بعدَ التنزيهِ عن ظواهرِها المستحيلةِ إجماعاً . ثلاثةُ

أقوالٍ ؛ للشيخِ الأشعريِّ ، وإمامِ الحرمينِ ، والسلفِ .

الفصل الخامس
في وجوب حياته تعالىٰ
وإقامة براهين قاطعة على وجوب القدم والبقاء
لجميع ما تتّصف به ذات مولانا جلّ وعزّ
وأنّه يتعالىٰ عن الاتّصاف بالحوادث

ويلزمُ أنْ يكونَ تعالىٰ حيّاً ، وإلا لم يتَّصفْ بعلمٍ ولا قدرةٍ ولا إرادةٍ ولا سمعٍ ولا بصرٍ ولا كلامٍ ، **بحياةٍ قديمةٍ** ؛ لما سبقَ مِنْ وجوبِ قِدَمِ مشروطِها ، والشرطُ يستحيلُ تأخُّرُهُ عن مشروطِهِ ، **واجبةِ البقاءِ** ، وإلا لانتفىٰ قدمُها ، وقد عرفْتَ الآنَ وجوبَهُ .

وكذا يجبُ القدمُ والبقاءُ لسائرِ الصفاتِ التي تقومُ بذاتِهِ تعالىٰ ؛ إذْ لو قبلَتِ العدمَ لكانَتْ حادثةً ؛ لِمَا عرفْتَ أنَّ القديمَ لا يقبلُ العدمَ ، وهو تعالىٰ يستحيلُ أنْ يتَّصفَ بصفةٍ حادثةٍ ، وإلا لكانَتْ ذاتُهُ قابلةً لها في الأزلِ ؛ لأنَّ قبولَهُ لها نفسيٌّ[1] ، ولو كانَ أيضاً حادثاً للذاتِ . . لاحتاجَتِ الذاتُ إلىٰ قبولٍ

---

(١) قوله : (قبوله) كذا في جميع النسخ المعتمدة ، والضمير فيه عائدٌ على الذات ؛ إذ يجوز فيها التذكير والتأنيث .

آخرَ لذلكَ القبولِ ، ويتسلسلُ .

وإذا لزمَ أنْ يكونَ قبولُهُ لتلكَ الصفةِ المفروضةِ الحدوثِ كائناً في الأزلِ . . صحَّ أنْ يتَّصفَ بتلكَ الصفةِ الحادثةِ في الأزلِ ؛ إذْ لا معنىٰ للقبولِ إلا ذلكَ ، وذلكَ محالٌ ؛ إذِ الحادثُ لا يمكنُ أنْ يكونَ قديماً ، لأنَّ مِنْ لازمِ القديمِ ألا يقبلَ العدمَ ، والحادثُ قد قبلَ العدمَ واتَّصفَ بهِ ، فهما متنافيانِ .

فخرجَ لكَ بهـٰذا : أنَّ كلَّ ما قبلَتْهُ الذاتُ العليَّةُ مِنَ الصفاتِ فهو أزليٌّ واجبٌ لها ، لا يُتصوَّرُ أنْ يكونَ حادثاً ، وما لم تقبلْهُ الذاتُ العليَّةُ في الأزلِ فلا تقبلُهُ أبداً ؛ لِمَا عرفْتَ مِنِ استحالةِ أنْ يطرأَ القبولُ على الذاتِ بعدَ أنْ لم يكنْ لها .

وأيضاً : لوِ اتَّصفَ تعالىٰ بصفةٍ حادثةٍ لم يجزْ أنْ يَعرىٰ عنها ، أو عن ضدِّها ، أو عن مثلِها ، وإلا لجازَ عروُّهُ عن جميعِ الصفاتِ ؛ لأنَّ قبولَهُ لها ذاتيٌّ لا يختلفُ ، وقد عرفْتَ فيما سبقَ استحالةَ عروِّهِ عنِ العلمِ والقدرةِ والإرادةِ والحياةِ .

فثبتَ : أنَّ كلَّ ما يقبلُهُ مِنَ الصفاتِ لا يعرىٰ عنهُ إلا للاتِّصافِ بضدِّهِ أو مثلِهِ ، لـٰكنَّ ضدَّ تلكَ الصفةِ الحادثةِ

أو مثلَها لا يكونُ إلا حادثاً ؛ بدليلِ طريانِ عدمِهِ ؛ إذِ القديمُ لا ينعدمُ ، وما لا يعرىٰ عنِ الحوادثِ يكونُ حادثاً ضرورةً ، فلزمَ أنَّهُ لوِ اتَّصفَ تعالىٰ بصفةٍ حادثةٍ لوجبَ حدوثُهُ ضرورةً ، وقد عرفْتَ وجوبَ قدمِهِ جلَّ وعلا .

وأيضاً : فهو جلَّ وعزَّ لا يتَّصفُ إلا بالكمالِ إجماعاً ، فيلزمُ في هـٰذهِ الصفةِ الحادثةِ التي فُرِضَ اتِّصافُهُ تعالىٰ بها أنْ تكونَ مِنْ صفاتِ الكمالِ ، وقد فاتَتْ ذاتَهُ العليَّةَ في الأزلِ ؛ لفَرْضِ حدوثِها ، وفوتُ الكمالِ نقصٌ ، وهو تعالىٰ مُنزَّهٌ عنهُ بإجماعِ العقلاءِ .

ولا يُعترَضُ علىٰ هـٰذا : بأنَّهُ لا يلزمُ منهُ فوتُ الذاتِ العليَّةِ كمالُ هـٰذهِ الصفةِ الحادثةِ ؛ لاحتمالِ اتصافِهِ بأمثالِها على التوالي لا إلىٰ أوَّلٍ ؛ لأنَّا نقولُ : لا يخفىٰ أنَّ هـٰذا الاحتمالَ باطلٌ ؛ لأنَّهُ تسلسلٌ مِنْ بابِ حوادثَ لا أوَّلَ لها ، وهو ظاهرُ الاستحالةِ .

ويلزمُ أنْ تكونَ كلُّ صفةٍ مِنْ صفاتِهِ تعالىٰ واحدةً ، وإلا لزمَ اجتماعُ المثلينِ ، وتحصيلُ الحاصلِ ، وهو محالٌ .

* * *

باب

الدليلُ على وجُوب الوحدانيّة له جلّ وعلا ووجوب استناد الكائنات كلها إليه ابتداء بلا واسطة آلة له منها ولا معين وأنه ليس في الوجود إلّا الله سبحانه وأفعاله

ويلزمُ أنْ يكونَ تعالىٰ واحداً في ذاتِهِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ غيرُ مُركَّبٍ ، وإلا لزمَ أنْ يكونَ جسماً ، وأيضاً : فلو تركَّبَ مِنْ جزأينِ فأكثرَ لم يخلُ : إمَّا أنْ يقومَ بكلِّ جزءٍ صفاتُ الأُلوهيَّةِ ، أو يختصَّ قيامُها بالبعضِ ، والأوَّلُ يلزمُ منهُ تعدُّدُ الآلهةِ ، والثاني يلزمُ منهُ الحدوثُ ؛ للاحتياجِ إلى المخصِّصِ بعضَها بصفاتِ الأُلوهيَّةِ ؛ لاستواءِ جميعِها في قبولِ تلكَ الصفاتِ .

وليسَ معنىٰ نفْيِ التركيبِ في الذاتِ العليَّةِ أنَّها جزءٌ لا يتجزَّأُ ، وإلا لزمَ أنْ تكونَ جوهراً فرداً ، وقد سبقَ استحالةُ الجِرْميَّةِ عليهِ مطلقاً ، وإنَّما المقصودُ : أنَّ الذاتَ العليَّةَ لا تقبلُ صِغَراً ولا كِبَراً ؛ لأنَّهما مِنْ عوارضِ الأجرامِ ، وهو تعالىٰ يستحيلُ أنْ يكونَ جِرْماً .

ويلزمُ أيضاً : أنْ يكونَ تعالىٰ واحداً في صفاتِهِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ لا مثلَ لهُ ، وإلا لزمَ الحدوثُ ؛ لاحتياجِ كلٍّ مِنَ المِثْلَينِ إلىٰ مَنْ يُخصِّصُهُ بالعارضِ الذي يمتازُ بهِ عن مثلِهِ .

وأيضاً : لو كانَ معَهُ ثانٍ في الأُلوهيَّةِ للزمَ أنْ يكونَ ذلكَ الثاني عامَّ القدرةِ والإرادةِ مثلَهُ ، وذلكَ يؤدِّي إلى اتِّصافِ أحدِهما بالعجزِ ضرورةً ، سواءٌ اختلفا على التضادِّ ـ وهو ظاهرٌ ـ أوِ اتَّفقا ؛ لأنَّ الفعلَ الواحدَ يستحيلُ انقسامُهُ ، فلا يمكنُ أنْ يقعَ إلا مِنْ أحدِهما ؛ فيلزمُ عجْزُ الآخرِ الذي لم يقعْ منهُ ، وإذا عجزَ أحدُهما وجبَ عجزُ الآخرِ ؛ لتماثلِهما ، وذلكَ يؤدِّي إلىٰ ألا يُوجَدَ شيءٌ مِنَ العالمِ ، والعِيانُ يُكذِّبُهُ .

وبهٰذا الدليلِ تعرفُ استحالةَ أنْ يكونَ لشيءٍ مِنَ العالمِ تأثيرٌ ألبتةَ في أثرٍ ما ؛ لما يلزمُ عليهِ مِنْ خروجِ ذلكَ الأثرِ عن قدرةِ مولانا جلَّ وعزَّ وإرادتِهِ ، وذلكَ يُوجِبُ أنْ يغلبَ الحادثُ القديمَ ، وهو محالٌ .

فلا أثرَ إذاً لقدرةِ المخلوقِ في حركةٍ ولا سكونٍ ، ولا طاعةٍ ولا معصيةٍ ، ولا في أثرٍ ما على العمومِ ، لا مباشرةً ولا تولُّداً .

والثوابُ والعقابُ لا سببَ لهما عقلاً ، وإنَّما الطاعةُ والمعصيةُ أمارتانِ مخلوقتانِ للهِ تعالىٰ بلا واسطةٍ مُعِينةٍ مِنَ العبدِ ، تدلانِ شرعاً علىٰ ما اختارَ سبحانَهُ وتعالىٰ مِنَ الثوابِ والعقابِ ، ولو عَكَسَ سبحانَهُ في دلالتِهما ، أو أثابَ أو عاقبَ بدءاً بلا سَبْقِ أمارةٍ . . لحسُنَ ذلكَ منهُ جلَّ وعزَّ ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء : ٢٣] .

وكسبُ العبدِ : عبارةٌ عن إيجادِ اللهِ تعالى المقدورَ فيهِ ـ كالحركةِ والسكونِ مثلاً ـ مصاحباً لقدرةٍ حادثةٍ فيهِ تتعلَّقُ بذلكَ المقدورِ مِنْ غيرِ تأثيرٍ لها فيهِ أصلاً ، وهٰذا الكسبُ هو مُتعلَّقُ التكليفِ الشرعيِّ ، وأمارةُ الثوابِ والعقابِ شرعاً لا عقلاً .

والذي يدلُّ علىٰ مصاحبةِ هٰذهِ القدرةِ الحادثةِ للفعلِ ـ وإنْ لم يكنْ لها فيهِ تأثيرٌ ألبتةَ ـ : إدراكُنا الفَرْقَ ضرورةً بينَ حركةِ الارتعاشِ ونحوِها مِنَ الحركاتِ الاضطراريَّةِ ، وبينَ غيرِها مِنَ الحركاتِ الاختياريَّةِ ، ولا فَرْقَ بينَهما بعدَ السَّبْرِ التامِّ إلا كَوْنُ هٰذهِ الاختياريَّةِ مقرونةً بقدرةٍ حادثةٍ في العبدِ يُحِسُّ بها تيسُّرَ الفعلِ عليهِ ، بخلافِ الأُولى الاضطراريَّةِ .

فخرجَ لكَ مِنْ هٰذا : أنَّ بقولِنا : (إنَّ معَ الفعلِ الذي لم يُحِسَّ صاحبُهُ فيهِ الاضطرارَ قدرةً حادثةً في العبدِ هي

عَرَضٌ مِنَ الأعراضِ ؛ كالعلمِ ونحوِهِ ، تتعلَّقُ بالفعلِ وإنْ لم نرَ لها تأثيراً فيهِ أصلاً).. انفصلْنا عن مذهبِ الجبريَّةِ القائلينَ بنفْيِ قدرةٍ حادثةٍ في العبدِ مطلقاً .

وبقولِنا : (ليسَ لتلكَ القدرةِ الحادثةِ تأثيرٌ في الفعلِ أصلاً ، وإنَّما تتعلَّقُ بهِ وتصاحبُهُ فقطْ).. انفصلْنا عن مذهبِ القدريَّةِ مجوسِ هٰذهِ الأمَّةِ القائلينَ بأنَّ تلكَ القدرةَ الحادثةَ في العبدِ بها يخترعُ العبدُ أفعالَهُ علىٰ حسَبِ إرادتِهِ ، قالوا : وبذلكَ أطاعَ وعصىٰ ، وعليهِ أُثيب وعُوقبَ !

وقد سبقَ لكَ : أنَّ الثوابَ والعقابَ لا سببَ لهما عقلاً عندَ أهلِ الحقِّ ، وإنَّما الطاعاتُ والمعاصي أماراتٌ جَعْليَّةٌ ، لا عللٌ عقليَّةٌ .

فتحقَّقَ بهٰذا : تمييزُ المذهبِ الحقِّ عنِ المذهبينِ الفاسدينِ ؛ وهما مذهبا الجبريَّةِ والقدريَّةِ ؛ فإنَّ تمييزَهُ عنهما ممَّا يلتبسُ علىٰ كثيرٍ .

وكذا لا أثرَ للطعامِ في الشبعِ ، ولا للماءِ في الرِّيِّ والنباتِ والنظافةِ ، ولا للنارِ في الإحراقِ أوِ التسخينِ أوِ نضْجِ الطعامِ ، ولا للثوبِ أوِ الجدارِ في السَّتْرِ أو دفْعِ الحرِّ والبردِ ، ولا للشجرةِ في الظلِّ ، ولا للشمسِ وسائرِ الكواكبِ في الضوءِ ، ولا للسكِّينِ في القطعِ ، ولا للماءِ

الباردِ في كَسْرِ قوَّةِ حرارةِ ماءٍ آخرَ ، كما لا أثرَ لذلكَ الآخرِ في كَسْرِ قوَّةِ بردِهِ ، وقِسْ علىٰ هٰذا كلَّ ما أجرى اللهُ تعالىٰ عادتَهُ أنْ يُوجِدَ عندَهُ شيئاً .

ولتعلمْ أنَّهُ مِنَ اللهِ تعالىٰ بدءاً ، بلا واسطةٍ ولا أثرٍ فيهِ لتلكَ الأشياءِ المقارنةِ ، لا بطبعِها ، ولا بقوَّةٍ أو خاصَّةٍ جعلَها اللهُ تعالىٰ فيها كما يعتقدُهُ كثيرٌ مِنَ الجهلةِ .

وقد ذكرَ غيرُ واحدٍ مِنْ مُحقِّقي الأئمَّةِ الاتفاقَ علىٰ كفرِ مَنِ اعتقدَ تأثيرَ تلكَ الأشياءِ بطبعِها ، والخلافُ في كُفْرِ مَنِ اعتقدَ أنَّ تأثيرَها بقوَّةٍ أو خاصَّةٍ جعلَها اللهُ تعالىٰ فيها ، وإنْ نزعَها لم تُؤثِّرْ .

فقد عرفْتَ بهٰذهِ الجُمَلِ ما يجبُ في حقِّهِ تعالىٰ وما يستحيلُ .

* * *

باب
ما يجوز في حقه تعالى
وبيان الدليل على عدم وجوب مراعاته تعالى الصلاح والأصلح
وأنّ ما وقع من ذلك بمحض اختياره تعالى تفضّلاً منه جلّ وعزّ
وبيان جواز رؤيته تعالى وما يتعلّق بذلك

وأمَّا الجائزُ : فهو كلُّ فعلٍ مِنْ أفعالِهِ تعالىٰ ، لا يجبُ عليهِ منهُ شيءٌ ، ولا مراعاةُ صلاحٍ ولا أصلحَ ، وإلا لَمَا وقعَتْ محنةٌ دنيا ولا أخرىٰ ، ولا تكليفٌ بأمرٍ ولا نهْيٍ .

ومِنَ الجائزاتِ : رؤيةُ المخلوقِ لهُ تعالىٰ في غيرِ جهةٍ ولا مقابلةٍ ؛ إذْ كما صحَّ تفضُّلُهُ سبحانَهُ بخلْقِ إدراكٍ لهم في قلوبِهم يُسمَّى العلمَ يتعلَّقُ بهِ تعالىٰ علىٰ ما هو عليهِ مِنْ غيرِ جهةٍ ولا مقابلةٍ . كذلكَ يصحُّ تفضُّلُهُ تعالىٰ بخَلْقِ إدراكٍ لهم في أعينِهم أو في غيرِها يُسمَّىٰ ذلكَ الإدراكُ البصرَ يتعلَّقُ بهِ تعالىٰ علىٰ ما يليقُ بهِ ، وقد أخبرَ بوقوعِ ذلكَ الشرعُ في حقِّ المؤمنينَ في الآخرةِ ، فوجبَ الإيمانُ بهِ .

والرؤيةُ عندَ أهلِ الحقِّ لا تستدعي بنيةً ولا جهةً ولا مقابلةً ، وإنَّما تستدعي مطلقَ محلٍّ تقومُ بهِ فقطْ ،

وليسَتْ بانبعاثِ أشعَّةٍ مِنَ العينِ ، ولا يمنعُ منها قُرْبٌ ولا بُعْدٌ مفرطانِ ، ولا حجابٌ كثيفٌ ، كما لا يمنعُ ذلكَ مِنَ العلمِ .

وما تقرَّرَ مِنَ الموانعِ في الشاهدِ فبمحْضِ اختيارِهِ تعالىٰ أنْ يحجبَ عندَها لا بها ، وإنَّما الموانعُ عندَ أهلِ الحقِّ أعراضٌ مُضادَّةٌ للبصرِ تقومُ بجوهرٍ فردٍ مِنَ العينِ بحسَبِ العادةِ ، وتتعدَّدُ بحسَبِ ما فاتَ مِنَ المرئيَّاتِ ، كما أنَّ البصرَ بالنسبةِ إلينا عَرَضٌ يقومُ بذلكَ الجوهرِ الفردِ مِنَ العينِ عادةً ، ويتعدَّدُ بعددِ ما رُئِيَ مِنَ المبصَراتِ .

* * *

باب

الدليلُ على ثبوتِ رسالةِ الرّسلِ عليهم الصّلاةُ والسّلامُ عموماً وعلى ثبوتِ رسالةِ نبيّنا ومولانا محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم خصوصاً وبيانُ وجهِ دلالةِ المعجزةِ ، وتقريبها بالمثال

ومِنَ الجائزاتِ : بعثُهُ سبحانَهُ رُسُلَهُ للعبادِ ليبلِّغوهم أمرَ اللهِ تعالىٰ ونهيَهُ وإباحتَهُ وما يتعلَّقُ بذلكَ ، وأيَّدَهم سبحانَهُ فضلاً منهُ بما يدلُّ علىٰ صِدْقِهم فيما بلَّغوا عنهُ ؛ بحيثُ يتنزَّلُ ذلكَ منزلةَ قولِهِ تعالىٰ : صَدَقَ عبدي في كلِّ ما يُبلِّغُ عنِّي .

وقد مثَّلَ ذلكَ أئمَّتُنا رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهم بشخصٍ ادَّعىٰ في محفلٍ عظيمٍ بمجلسِ ملكٍ والملكُ قد حجبَ الجميعَ عن مشاهدتِهِ ، فقالَ الشخصُ :

أتعرفونَ لِمَ جمعَكمُ الملكُ ؟ جمعَكم ليأمرَكم بكذا وينهاكم عن كذا ، ويُعلِمَكم بأنَّكم قدِ استقبلْتُم هَوْلاً جسيماً ، وأمراً تذوبُ العقولُ والأكبادُ والقلوبُ بمُجرَّدِ سماعِهِ ، وكَرْباً يمنعُ نومَ العقلاءِ عظيماً ، لا يسلمُ منهُ إلا

مَنْ بادرَ الآنَ للاستعدادِ لهُ قبلَ هجومِهِ ، وألقى السمعَ وأحضرَ كلَّ الفكرِ لما يشيرُ عليهِ الملكُ في ذلكَ مِنْ مكنونِ علومِهِ .

وقد أمرَني بتبليغِ ذلكَ إليكمُ الآنَ ، فالبِدارَ البِدارَ ؛ إذْ ليسَ بينَكم وبينَ ذلكَ الأمرِ المَخُوفِ إلا القليلُ مِنَ الزمانِ ، وأنا لكم بينَ يدَيْ ذلكَ الهولِ الناصحُ الأمينُ والنذيرُ العُرْيانُ .

وقد أنهيتُ إليكم رسالةَ الملكِ ؛ فمَنْ أطاعَهُ ، وأحسنَ النظرَ لنفسِهِ . . فقدِ استخلصَها ، واغتنمَ عظيمَ رضاهُ ، ومَنْ عصاهُ ، وأهملَ النظرَ لنفسِهِ . . فقد تعرَّضَ لما لا يُطاقُ مِنْ هولِ سخطِ الملكِ ، ولا أحدَ يطيقُ إنقاذَهُ مِنْ عظيمِ رَداهُ .

وقولي هٰذا تعلمون أنَّهُ بعِلْمٍ مِنَ الملكِ ومرأىً منهُ الآنَ ومَسْمَعٍ ، وإنَّهُ وإنْ حَجَبَنا الآنَ عن مشاهدتِهِ فليسَ هو محجوباً عن رؤيتِنا وسماعِ ما يجري بينَنا ، وهو الذي يضعُ مَنْ يشاءُ ويرفعُ ، وهو القادرُ أنْ يعاقبَني إنْ كذبتُ عنهُ ، ولا ملجأَ لي إنْ عصيتُهُ ولا مهربَ لي ولا مدفعَ .

وقد عهدتُموني مِنْ لدنْ نشأتي : لا أسمحُ لنفسي بكَذْبةٍ علىٰ مَنْ هو مثلي وعلىٰ شاكلتي ، وإنْ نفعَتْني وأمنتُ فيها مِنْ كلِّ ضررٍ ناحيتي ، فكيفَ أتجاسرُ بعدما تكاملَ عقلي ونقصَتْ صبوتي ، واشتعلَ الشيبُ في صدغي ولحيتي . .

علىٰ أنْ أكذبَ على الملكِ بمرأىً منهُ ومَسْمَعٍ ، معَ علمي بعظيمِ سطوتِهِ وقهرِهِ ، وأليمِ عقوبتِهِ لِمَنْ تعرَّضَ لجنابِهِ العليِّ واستخفَّ بعظيمِ أمرِهِ ؟! فأيُّ سماءٍ تظلُّني ، وأيُّ أرضٍ تقلُّني . . إنْ كذبْتُ عنهُ حرفاً ؟! وأنا أتحقَّقُ أنِّي لو تقوَّلْتُ عليهِ بعضَ الأقاويلِ ، وفُهْتُ لكم عنهُ خُلْفاً . . لأخذَ منِّي باليمينِ ، ولقطعَ منِّي الوتينَ ، ولا أجدُ منكم أحداً عنِّي حاجزينَ .

ثم إنْ لم يقنعْكم هٰذا في تحقُّقِ صِدْقِ مقالتي ، واستربتُم فيَّ معَ ما جرَّبْتُمُ التجريبَ التامَّ مِنْ كمالِ نصحي لكم ، وشدَّةِ رأفتي بكم ، وعظيمِ شفقتي ، وشَرَفِ سابقتي ، وتنزُّهي عن كلِّ رذيلةٍ ، خصوصاً رذيلةَ الكذبِ ، وما تتحقَّقونَ مِنْ حُسْنِ سيرتي . . فهنا ما يقطعُ العذرَ لكلِّ أحدٍ ، وتطلعُ بهِ شموسُ المعرفةِ الضروريَّةِ علىٰ آفاقِ القلوبِ حتىٰ لا ينكرُها إلا مَنْ تعرَّضَ لسخطِ الملكِ ، وحقَّتْ عليهِ كلمةُ العذابِ فعاندَ وجَحَدَ ؛ وذلكَ أنْ أسألَ الملكَ كما تفضَّلَ ببعثي إليكم لبيانِ مراشدِكم وإنذارِكم قبلَ هجومِ ما يفوتُ معَهُ استعدادُكم لمعادِكم . . يتفضَّلُ أيضاً بإبانةِ صدقي فيما عنهُ بلَّغْتُ ، وأنِّي ما كذبْتُ عنهُ وما نزَغْتُ ؛ بأنْ يخرقَ عادتَهُ ، ويفعلَ كذا وكذا ممَّا ليسَ

عادتُهُ أنْ يفعلَهُ ، ويخصَّني بالإجابةِ بذلكَ المصدِّقِ الفارقِ ، دونَ مَنْ يقومُ منكم يسألُهُ مثلَ ذلكَ الخارقِ ، يبتغي بهِ معارضتي ، وتكذيبي في مقالتي ؛ إذْ ليسَ هو في الصِّدْقِ على مثلِ حالتي .

ثم قالَ : أيُّها الملكُ ؛ إنْ كنتُ صادقاً فيما بلَّغْتُ عنكَ . . فاخرقْ عادتَكَ ، وافعلْ كذا .

فأجابَهُ الملكُ إلى ذلكَ ، وفعلَهُ على وَفْقِ ما سألَ ، وقد علمَ الجميعُ أنَّهُ لا يُتوصَّلُ إلى مثلِ ذلكَ الفعلِ مِنَ الملكِ بحيلةٍ مِنَ الحيلِ .

فلا خفاءَ أنَّ ذلكَ الفعلَ مِنَ الملكِ يتنزَّلُ منزلةَ تصريحِهِ بصِدْقِ الشخصِ في كلِّ ما يُبلِّغُ عنهُ ، والعلمُ بذلكَ ضروريٌّ لِمَنْ حضرَ ذلكَ المجلسَ أو غابَ عنهُ ووصلَهُ خبرُهُ بالتواترِ .

ولا يخفى : أنَّ هذا المثالَ مطابقٌ لحالِ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، ولا خفاءَ أنَّهُ قد عُلِمَ ضرورةً مِنْ سيرتِهم عليهمُ الصلاةُ السلامُ التزامُ الصِّدْقِ ، ورفْعُ الهمَّةِ عن كلِّ دناءةٍ ، والزهدُ في الدنيا بأسرِها ؛ بحيث استوى عندَهم ذهبُها ومدرُها ، والتزامُ غايةِ التواضعِ معَ الفقراءِ والمساكينِ ، وإسقاطُ الجاهِ والمنزلةِ عندَ الخلْقِ ، وطلبُها

عندَ الملكِ الحقِّ ، وعظيمُ ما جُبلوا عليهِ مِنَ الشفقةِ علىٰ جميعِ المخلوقينَ ، والنصحُ التامُّ لعبادِ اللهِ تعالىٰ ، وكثرةُ الخوفِ منهُ جلَّ وعزَّ ، والمبادرةُ لامتثالِ ما بَلَّغوا عنهُ قبلَ كلِّ أحدٍ ، والمواظبةُ إلى المماتِ علىٰ دعاءِ الخَلْقِ إلى اللهِ تعالىٰ ، معَ التسويةِ في ذلكَ بينَ وضيعِهم ورفيعِهم ، وغنيِّهم وفقيرِهم ، وفطينِهم وبليدِهم ، وأعجمِهم وفصيحِهم ، وحُرِّهم وعبدِهم ، وذكرِهم وأنثاهم ، وحاضرِهم وغائبِهم ، ومَلِكِهم وسُوقتِهم .

ثم سعةُ الصدورِ لحمْلِ سوءِ إيذائِهم وشدَّةِ جفائِهم ، والرأفةِ علىٰ جميعِهم أكثرَ مِنْ رأفتِهم علىٰ أولادِهم بل وعلىٰ أنفسِهم ، مِنْ غيرِ عوضٍ يأخذونَهُ منهم ، ولا منفعةٍ دنيويَّةٍ تحصلُ لهم مِنْ قِبَلِهم ، بل هم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ تعرَّضوا بذلكَ لشدائدَ وأهوالٍ نالَتْهم مِنْ جهتِهم ، لا يثبتُ لها إلا مَنْ هو علىٰ صميمِ الحقِّ ، قد شغلَهُ التلذُّذُ برضا مولاهُ ، عن أنْ يستعظمَ شيئاً يوصلُهُ إلىٰ مرادِهِ منهُ ومناهُ .

وقد ثبتَ بالتواترِ ما نالَهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ مِنْ عظيمِ إذايةِ الخلْقِ بسببِ دعائِهم إلى اللهِ تعالىٰ ، حتىٰ إنَّهم تجاسروا علىٰ أفضلِ الخلْقِ وأكرمِهم على اللهِ تعالىٰ نبيِّنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ فآذَوهُ ، وضيَّقوا عليهِ

وقاتلوهُ ، حتىٰ إنَّهم كسروا رَباعِيَتَهُ ، وأدْمَوا منهُ ذلكَ الوجْهَ الأبهى الأرفعَ الكريمَ ، وحُجِبوا لشقائِهم عن مشاهدةِ تلكَ المحاسنِ التي الكشْفُ عن أدناها يَدْهَشُ الفكرَ ، ويُسْكِرُ النفسَ ؛ بما ترىٰ مِنْ خَرْقِ العادةِ في ذلكَ الخَلْقِ الوسيمِ ، والخُلُقِ العظيمِ .

وكيفَ يفلحُ قومٌ أدْمَوا وجْهَ نبيِّهمُ الرؤوفِ عليهم وقدِ استقبلَهم بشموسِ طلعتِهِ ، ومحاسنِ قمرِ وجْهِهِ ، مُباشِراً لهم بتلكَ الذاتِ الزكيَّةِ المرفَّعةِ ؛ ليأخذَ بحُجَزِهم عنِ النارِ ، حريصاً علىٰ ردِّهم عنها ولو بالسيفِ قبلَ أنْ يفوتَهمُ الأمرُ بالحلولِ في دارِ البوارِ ؟!

فهـٰذا كلُّهُ يدلُّ بمُجرَّدِهِ علىٰ أنَّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ صادقونَ في كلِّ ما أتَوا بهِ عنِ اللهِ تعالىٰ ، وقرينةُ حالِهم وحدَها تنافي حالةَ الكذبِ ضرورةً .

كيفَ وقد أيَّدَهمُ اللهُ تعالىٰ بخوارقَ يُقطَعُ بأنَّهُ لا يُتوصَّلُ إليها بحيلةِ سحرٍ ولا غوصٍ في طبٍّ ولا غيرِهِ ؛ كإحياءِ الموتىٰ ، وفلْقِ البحرِ أطواداً ، ونحوِ ذلكَ ممَّا لا يُتوصَّلُ إليهِ بالحِيَلِ ؛ إذْ لو كانَ يُتوصَّلُ إليهِ بالحِيَلِ لاستحالَ عادةً أنْ ينفردوا بذلكَ عن جميعِ أهلِ الأرضِ ؟!

هـٰذا ؛ وقد عُلِمَ ضرورةً أنَّهم كانوا في غايةِ البعدِ عن

هـٰذهِ العلوم وأربابِها وأسبابِها ، ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤٨] ، وهـٰذا ممَّا أقرَّ بهِ الموافقُ والمخالفُ .

هـٰذا معَ أنَّ في نفوسِ الأعداءِ والحسدةِ ما يُحرِّكُ الدواعيَ إلى البحثِ والتفتيشِ ، والعادةُ تحيلُ أنْ تكونَ لهم نسبةٌ إلىٰ شيءٍ مِنْ ذلكَ إلا ويُعلَمُ ويُقرَّعونَ بهِ ، ويَشتهِرُ أمرُهُ حتىٰ لا يخفىٰ علىٰ أحدٍ .

وبالجملةِ : فصِدْقُ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ معلومٌ على الضرورةِ لكلِّ مُوفَّقٍ .

وعصمتُهم مِنَ الكذبِ معلومةٌ عقلاً بدليلِ المعجزةِ ، ومِنْ كبائرِ المعاصي وصغائرِ الخِسَّةِ بالإجماعِ ، ومِنْ سائرِ الذنوبِ ؛ فإنَّ الخَلْقَ المبعوثينَ هم إليهم مأمورونَ بالاقتداءِ بهم ، ولا يأمرُ تعالىٰ بمعصيةٍ .

وأفضلُهم نبيُّنا وسيِّدُنا ومولانا محمدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، بعثَهُ اللهُ سبحانَهُ إلىٰ أهلِ الأرضِ كافَّةً ، وأيَّدَهُ بمعجزاتٍ لا حصرَ لها ، وأفضلُها القرآنُ العظيمُ الذي إعجازُهُ للخَلْقِ مُدْرَكٌ بالعِيانِ إلى الآنَ .

فوجبَ تصديقُهُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في كلِّ ما أتىٰ بهِ عنِ اللهِ تعالىٰ ؛ كالبعثِ لعينِ هـٰذا البدنِ لا لمثلِهِ إجماعاً ،

ونحوِهِ مِنْ سؤالِ القبرِ ونعيمِهِ وعذابِهِ ، والصراطِ ، والميزانِ ، والحوضِ ، والشفاعةِ للعصاةِ المؤمنينَ في إنقاذِهم مِنَ النارِ بعدَ نفوذِ الوعيدِ في جماعةٍ منهم إجماعاً ، وتأبيدِ نعيمِ المؤمنينَ وعذابِ الكافرينَ .

ومعرفةُ تفاصيلِ ما أتىٰ بهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُبيَّنٌ في كُتُبِ الأئمَّةِ مِنَ الفقهِ والحديثِ .

والقَصْدُ بهٰذهِ العُجالةِ إنَّما هو ذكرُ ما يَخرجُ بهِ المكلَّفُ عنِ التقليدِ في العقائدِ ، وفَهْمُ هٰذهِ الجُمَلِ وافٍ بذلكَ إنْ يسَّرَ اللهُ سبحانَهُ أتمَّ وفاءٍ .

وهو جلَّ وعلا المستعانُ والمسؤولُ أنْ يخرجَنا بفضلِهِ ويُخرِجَ بنا مِنَ الظلماتِ إلى النورِ ، وأنْ يكرمَنا ويكرمَ علىٰ أيدينا بما يُوجِبُ لنا ولأحبَّتِنا مِنَ التنعُّمِ في أعلى الفردوسِ بشريفِ معرفتِهِ ولذيذِ رؤيتِهِ أعظمَ سرورٍ ، وصلَّى اللهُ علىٰ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ عددَ ما ذكرَهُ الذاكرونَ ، وغفلَ عن ذكرِهِ الغافلونَ ، ورضيَ اللهُ تعالىٰ عن أصحابِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أجمعينَ ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

* * *